التجربة الشبابية في فلسطين

إعداد: زيد الشعيبي وباسل الأعرج*

الحراك الشبابي.. و"حزب الكنبة" الفلسطيني

أفرزت الثورة المصرية بمكنوناتها العظيمة كنزاً من المصطلحات تحاكي فيها وصفاً دقيقاً للواقع ومطابقاً للحالة الموصوفة، وتصلح كي تضاف إلى معاجم لغة الثورات العالمية السابقة واللاحقة.

وجسدت هذه الثورة التي لقّبها البعض بـ "الثورة الضاحكة" لاستخدام الشعب المصري المعروف بخفة دمه النكات والمصطلحات الطريفة الساخرة في شعاراته ومطالبه الثورية، وفي تعبيره عن حال البلد والثورة، حالة نادرة من نوعها تجعل الجمهور يرتبط ارتباطاً عاطفياً بمطالب الثورة وصدق نياتها.

وكان بين أكثر المصطلحات إثارة للانتباه "حزب الكنبة" الذي يطلقه ثوار مصر على أفراد الشعب الذين يلتزمون منازلهم في أثناء الأحداث والاعتصامات في الميادين، جالسين على كنباتهم يشاهدون صناعة الحرية عبر التلفاز، ويكتفون بإطلاق الشعارات الرنانة، وغالباً ما يتميزون بكثرة الانتقادات والمزايدة على مَن هم في الشارع يعملون على الأرض لتغيير الواقع.

ويبدو أن هذا "الحزب" يتمتع بشعبية كبيرة في فلسطين، بل يعد حالياً، من أكبر الأحزاب وجوداً وتأثيراً، مع التشديد على خصوصية الحالة الفلسطينية ومراحل النضال والصمود المشرفة لأبناء الشعب الفلسطيني على مر الزمن. غير أن مسألة التشبيه بين الحالتين المصرية والفلسطينية ليست بالضرورة علاقة تطابقية مجردة بقدر ما هي علاقة توافقية مرحلية مرت بها مصر، وتمر بها فلسطين اليوم.

بين انتفاضتين

لعل المتتبع للحالة الفلسطينية منذ انطلاق أولى التظاهرات ضد الوجود اليهودي الاستعماري في فلسطين في

* ناشطان شبابيان سياسيان في الضفة الغربية.

سنة ١٨٨١، مروراً بخمس عشرة انتفاضة وهبّة شعبية ضد هذا الوجود الصهيوني، يستطيع أن يلاحظ مفاصل النهوض والإحباطات والانبعاث لدى هذا الشعب، إذ تتميز الفترة الأولى من هذا النضال حتى ما بعد النكبة بسيطرة العشائرية والقبلية والنخب العائلية على زمام النشاط السياسي الفلسطيني، وعلى رسم معالمه وصوغ مطالبه وطموحاته. وقد تراجع هذا الدور بشكل كبير وواضح مع إطلاق الرصاصة الأولى في الثورة الفلسطينية في سنة ١٩٦٥، كي يؤسس ذلك انعطافة تاريخية حادة تجلت في انضمام الحركات الثورية والأحزاب الأيديولوجية إلى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، وترسخ مكانة ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير وقائداً للشعب الفلسطيني وحركته التحررية. لكن "كاريزما القائد" لم تكن ذات بعد إيجابي دائماً، إذ إن مرحلتَي النضال الأولى والثانية من تاريخ الصراع ضد المشروع الصهيوني وتجلياته على الأرض الفلسطينية، تتشابهان في سيطرة الفرد على القرار واستئثار قلة به، وغياب مبدأ الشفافية في اتخاذ القرار، وفي بناء عمل مؤسساتي قادر على مواجهة الأوضاع والتقلبات والتغييرات الطارئة، الأمر الذي أدى إلى غياب المرونة في الشكل النضالي لدى الطبقة السياسية، وأضعف القدرة على توظيف الطاقات الجمعية في الكفاح الوطني. لكن على مدى تاريخ هذا الشعب، فإن الشباب كانوا هم وقود وجنود جميع المراحل النضالية، وصولاً إلى المرحلة الحالية التي تتسم إمّا بالإقصاء، وإمّا بالعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية. وإجراء مقارنة لتطور المشاركة الشعبية، ولا سيما الشبابية، بين الانتفاضتين الأولى والثانية، من شأنه أن يساهم في تسليط الضوء على عدد من العوامل وراء نشوء ظاهرة "حزب الكنبة" لدى الشباب الفلسطيني، وخصوصاً في مرحلة يمتد فيها الربيع العربي إلى أكثر من بلد.

كان من الصعب ظهور "حزب الكنبة" خلال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧)، إذ تميزت هذه الانتفاضة التي أدخلت اسمها إلى المصطلحات المتداولة عالمياً، بمشاركة شعبية واسعة النطاق، من حيث الجغرافيا والفئات المشاركة، وإن كان الشباب أدوا دوراً رئيسياً في فاعليات المواجهة اليومية للاحتلال، نظراً إلى وجود شعار ناظم متفق عليه من جميع فئات الشعب الفلسطيني وشرائحه، تمثّل في شعار "الحرية والاستقلال"، وانتشار المبادرات الشبابية الفردية والجماعية في المجتمع من تشكيل اللجان الشعبية ولجان الحراسة والتعليم الشعبي والجمعيات الزراعية والمشاريع الصناعية والزراعية والتنموية الصغيرة والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ونقاء المجتمع من رواسب الفكر القديم الفاسد وابتعاده عن الفكر المستورد وتشكيل القيادة الوطنية الموحدة بما تعنيه أولاً من وحدة لمختلف القوى تحت شعار موحد وبرنامج عمل. والأهم من ذلك تمتع هذه القيادة الموحدة بشرعية مستمدة من الإرادة الشعبية حتى من دون انتخاب، وتعبيرها عن جوهر حركة التحرر الوطني، ووجود استعداد عال للتضحية من فئات متعددة في ظل التوحد خلف شعار جامع، والنزوع إلى فكرة الخلاص الجماعي. إلاّ إن القيادة لم تكن على مستوى التحدي ولم تقم باستثمار تضحيات الشباب والشعب عامة في تلك الانتفاضة بالشكل الملائم، وخصوصاً مع بدء مسيرة مدريد ـ أوسلو استناداً إلى الانعطافة الكبرى في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير كما تشكل في دورة المجلس الوطني في الجزائر في سنة ١٩٨٨.

وفي المقابل، إذا كانت الانتفاضة الأولى اندلعت تعبيراً عن الأمل بحل وطني قريب، فإن الانتفاضة الثانية جاءت تعبيراً عن اليأس من إمكان تحقيق هذا الحل والتشكيك في إمكان تحويل سلطة الحكم الذاتي إلى دولة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠. وفي أقل تقدير هناك في القيادة مَن اعتقد أن هذه الانتفاضة ربما تعكس الحاجة إلى جرعة إضافية من المواجهة الميدانية للضغط من جديد في سبيل فتح مسار العملية السياسية نحو التحول إلى دولة. وعلى الرغم مما سمي ظاهرة عسكرة هذه الانتفاضة، فإنها تميزت أيضاً بمشاركة شبابية وشعبية واسعة سرعان ما تراجعت ربما لتحمل بذور ظهور "حزب الكنبة". ويعود ذلك إلى عدم تأطير الحركة الشعبية في ظل وجود السلطة وفق محددات اتفاق أوسلو وقيوده وملحقاته الاقتصادية والأمنية، والاعتقاد أن السلطة يجب أن تدير شؤون المجتمع، وإلى ضعف الشرعية الشعبية في هذه الانتفاضة مقارنة بالانتفاضة الأولى، ولا سيما من حيث غياب الأطر واللجان الشعبية ذات الوظائف المتعددة، وتراجع روح التكافل والعمل التطوعي، وغياب القيادة الوطنية الموحدة التي تملك شرعية شعبية لمصلحة صيغة اجتماعات القوى الوطنية، وانتشار مظاهر التسلح وطغيان الاشتباك العسكري على حساب المواجهة الشعبية، الأمر الذي أضعف من أهمية وجود مقاومة شعبية حاضنة للكفاح المسلح، وانتشار ظاهرة الشللية والفلتان الأمني، أو ظاهرة "صومولة فلسطين" لاحقاً، مع غياب الوعي الكامل بالهدف الذي تسعى الانتفاضة لتحقيقه بالأشكال الكفاحية التي ميزت الانتفاضة، وماهية أشكال الكفاح المسلح التي يمكن أن تحظى بالحاضنة الشعبية. وعلى الأقل، يمكن القول إن كل ما سبق ساهم في عدم القناعة بقدرة الانتفاضة على تحقيق شعار الخلاص من الاحتلال وإقامة الدولة.

إن دراسة تجربة الانتفاضتين الأولى والثانية من شأنها أن تقدم مؤشرات إلى تأثير مرحلة أوسلو في الحالة الفلسطينية، وخصوصاً من حيث تراجع الحركة الشعبية في ضوء تهشيم الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية على مقاس تقسيمات أوسلو للأرض ومَن عليها بين مناطق أ وب وج، وانكشاف مناطق ج (٦٢٪ من مساحة الضفة الغربية) أمام شتى الإجراءات الإسرائيلية من استيطان وتهويد ومصادرة وهدم منازل وتطهير عرقي في غياب دور السلطة وتراجع الحركة الوطنية في هذه المناطق من دون تأطير للحركة الشعبية ومقاومتها للاحتلال. كما ساهم تزايد القناعة بمأزق تحويل السلطة إلى دولة، واتساع ظاهرة الزبائنية وارتباط مصالح فئات واسعة نسبياً ببقاء السلطة ذاتها، في تراجع الإيمان بوجود ما يستحق تقديم التضحيات إذا كان الوضع سيبقى على حاله، ولا سيما بعد انتفاضتين استمرت كل منهما أعواماً من دون تحقيق هدفها. وهنا يمكن تلمس بدايات ظهور "حزب الكنبة" على إيقاع الشعور بالحاجة إلى تغيير المسار السابق.

إن المتتبع لحالة الشارع الفلسطيني يستطيع أن يرى، وبكل وضوح، تدني المشاركة الإيجابية للمواطن الفلسطيني في جميع الفاعليات السياسية والمطلبية والاجتماعية إزاء القضايا الداخلية، مثل الانقسام والفساد وتدني مستويات المعيشة، وأيضاً الفاعليات المرتبطة بالمشروع الوطني ضد الاحتلال والعنصرية والاستيطان، وكذلك لتغيير المسار السياسي المحصور في مربع المفاوضات منذ عقدين.

وتُعدّ هذه الحالة خير دليل على حالة الإحباط وعدم الثقة التي يمر بها الشارع الفلسطيني الآن باستثناء أعداد لا يستهان بها من الناشطين الشباب الذين يُثبتون يوماً بعد يوم أنهم يستطيعون بأعدادهم القليلة فعل الكثير عبر عملية كفاحية تراكمية ومثابرة لتوسيع المشاركة الشبابية، والشعبية عامة، في صنع القرار على مختلف المستويات.

في أسباب تفشي ظاهرة "حزب الكنبة"[١]

استنتج المشاركون في ورشة عمل إلكترونية نُظمت لإثراء المشاركة الشبابية الجماعية في بلورة الأفكار الواردة في هذه المقالة، أن حالة "حزب الكنبة" هي ظاهرة عابرة في المجتمع الفلسطيني ولا تعكس ثقافة ثابتة ومستقرة، وأنها ظاهرة تفشت في المجتمع وستتلاشى بانتهاء العوامل المسببة لها. ويمكن اعتبارها نوعاً من أنواع التماهي مع المتسلط كحالة نفسية دفاعية يتنكر فيها الفرد المقهور لذاته، ويسعى من خلالها لحل مأزقه الوجودي والشعور بالخواء وانعدام الأمن عبر التشبه بالمتسلط والذوبان في قيمه وتعظيمها على حساب ذاته وهويته الفردية، وأيضاً على حساب جماعته وشعبه، وهذه تُعدّ من المعوقات الحقيقية في طريق انتصار أي مشروع وطني تحرري.

وفي الحالة الفلسطينية التي يوجد فيها سلطة حكم ذاتي محدود الصلاحيات، وانقسام داخلي، تحت مظلة تحكّم سلطة الاحتلال العنصري الكولونيالي في الأرض والموارد والسلطات والصلاحيات واحتكار القوة والعنف، فإن التماهي بالمتسلط يأخذ شقين: الأول، التماهي مع "الإسرائيلي"، والثاني، التماهي مع الفلسطيني المتسلط (عند انتشار ثقافة الخوف وتكميم الأفواه والاعتقال السياسي والفصل التعسفي من الوظيفة).

ويمكن تلخيص أبرز أسباب تفشي هذه الظاهرة بما يلي:

١) فشل القيادة في تحقيق إنجازات حقيقية للشعب الفلسطيني تنسجم ووعودها بالتحرير وتخليص الشعب من الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى غياب الثقة بالقيادة الحالية غير المنتخبة والفاقدة للشرعية، وبالنهج التفاوضي الذي اتبعته عشرين عاماً من دون تحقيق أي نتائج في نظر الشارع الفلسطيني الذي يرى يومياً تقدم المشروع الاستيطاني على أرضه.

٢) انتشار ثقافة الخلاص الفردي على حساب المصلحة العامة، والتي سادت وتعاظمت خلال مرحلة أوسلو، وتركزت بشكل أساسي لدى مَن تبوأوا مناصب قيادية عليا في بعض أوساط "المحاربين القدامى" ممن يرون أن إحدى ثمار نضالاتهم هي أن يحظوا هم وعائلاتهم بعيشة كريمة حتى لو كانت على حساب الشعب. ويمكن أيضاً ملاحظة ما سمّاه إدوارد سعيد في كتاب "المثقف والسلطة" "البطالة العقلية" عند كثير من المثقفين الفلسطينيين الذين جرى استقطابهم كي يتحولوا إلى أبواق للسلطة، كما تم استقطاب كثيرين منهم من خلال المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية. وهؤلاء، للأسف، أدوا دوراً سلبياً في نشر ثقافة الخلاص الفردي.

٣) تأثير الإجراءات الاحتلالية في أثناء انتفاضة الأقصى وبعدها، من قمع وبناء الجدار ونشر الحواجز بشكل لم يسبق له مثيل وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان، في صوغ بنية نفسية مشوهة

للناس، وهذا يلاحظ مثلاً في "سيكولوجيا الحواجز" التي تعتمد على النظرية السلوكية في علم النفس من حيث تحكّم الحاجز العسكري في ردة فعل الإنسان من دون إدراك. وعليه، فأنت إن لم تتصرف جيداً فقد تُمنع من العبور، كما سيُمنع الآخرون منه. وهنا يصبح تفكير الفرد ذاتياً وفيه أنانية، وتصبح غريزة البقاء والأنانية هي السائدة في ظل غياب المشروع الوطني القادر على بلورة وعي جمعي يكسر ثقافة الركون إلى سطوة الحاجز وتأثيراته السلوكية. فالحاجز ليس مادياً فحسب، بل هو سيكولوجي أيضاً في الأساس، وهدفه كسر الإرادة والقضاء على قيم الصمود والمقاومة، علماً بأن بعض الحواجز لا يتمركز عندها جنود. أمّا من الناحية الاجتماعية، فقد أدت هذه الحواجز إلى تفسيخ المجتمع الفلسطيني إلى كيانات ومجتمعات صغيرة لكل منها أجندته الخاصة.

٤) مساهمة التبعية الاقتصادية للاحتلال والسياسات المالية المتبعة من طرف الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، في تشكل فئات غنية منتفعة اقتصادياً، وتتلاقى مصالحها مع استمرارية الوضع السياسي الراهن، وترتبط بعلاقات زبائنية مع السلطتين القائمتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في مقابل تزايد الفئات الفقيرة والمهمشة التي يكاد ينحصر همّها اليومي في توفير لقمة العيش.

٥) غياب استراتيجيا وطنية موحدة ذات رؤية وأهداف واضحة متوافق عليها فلسطينياً، ويمكن للشعب الالتفاف حولها بغض النظر عمّن يتسلم الحكم والقيادة. كما أن الشعور بإقصاء معظم قطاعات الشعب الفلسطيني في أراضي ١٩٦٧ و١٩٤٨ والشتات عن المشاركة في بلورة مثل هذه الاستراتيجيا التي تمس واقع الفلسطينيين ومستقبلهم أينما يوجدوا، قد أضعف الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير والسلطة والأحزاب عامة.

٦) ما ترتب على النزاعات الداخلية والانقسام الفلسطيني وتناحر الأحزاب على السلطة من معاناة، وتراجع الثقة بالأحزاب السياسية والقادة، واستمرار فرض الحصار على قطاع غزة. وهذه كلها شكلت دافعاً إلى عزوف قطاعات متزايدة من الشعب عن المشاركة في الحياة السياسية.

٧) تزايد الشعور باللاعدالة، ولا سيما في ظل واقع عدم المساواة بين الجنسين، إذ تمثل النساء ما نسبته ٥٠٪ من الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بينما تشغل النساء ١٧ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي الـ ١٣٢. ويرجع عزوف الإناث عن المشاركة السياسية لشعورهن بأن هذه المشاركة لن تغير من واقع النساء شيئاً كون الرجل يسيطر على مواقع صنع القرار الفلسطيني، مع أن نسبة مشاركة النساء في الانتفاضة الأولى كانت كبيرة.

٨) وجود ثغرات في تجربة الحراك الشبابي في الضفة والقطاع، مثل تعدد المجموعات الشبابية وتباين الشعارات، إذ كثيراً ما رُفعت شعارات لا تلبي طموح الشعب عامة، والشباب خاصة، كما أن الشباب لم يتمكنوا من مخاطبة كامل الشعب بطبقاته وفئاته ومصالحه وتطلعاته وأيديولوجياته، عدا محاولات الاحتواء والترهيب والقمع التي تعرضت لها المجموعات الشبابية في الضفة والقطاع. وقد ظهرت مخاطر الانزلاق نحو سلطة بوليسية تعزز مناخات تراجع حرية الرأي والتعبير وتعزز ثقافة الخوف التي تُعتبر العدو الأول لتوسيع المشاركة في الحياة السياسية والفاعليات الجماهيرية، وغاب الطرح الواضح لدى الشباب للإجابة عن

أسئلة رافقت انطلاق فاعليات الحراك الشبابي. وهذه العوامل تشكل مجتمعة معضلات حقيقية تتعلق بالقضية الفلسطينية، وأسئلة صعبة بالنسبة إلى الشباب حديثي الخبرة في العمل السياسي.

الخروج من المأزق وتقليص عدد أنصار "حزب الكنبة"

تُعدّ مسألة الأعداد المشاركة في الفاعليات التي يدعو إليها الناشطون الشبابيون أحد التحديات التي يواجهها الناشطون الفاعلون على الأرض. فمع إدراك مدى أهمية الحشد للفاعليات التي تجري الدعوة إليها، إلاّ إن ذلك يجب ألاّ يكون سبباً للتراجع أو الاستسلام للجو العام السائد. كما أن الناشطين، ومع كل حركة وفاعلية يُقدمون عليها ـ أكانت تقليدية أم نوعية ـ يتلقون كماً هائلاً من الآراء المتناقضة والمتنوعة، بعضها مشجع إيجابي، وبعضها الآخر محبط سلبي. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية دور أعضاء "حزب الكنبة" الفلسطيني، وخصوصاً الشباب منهم، الذين يملكون من الوعي والعلم والثقافة ما يجعلهم يدركون أن المرحلة الحالية هي مرحلة التغيير، وأنهم بحاجة إلى النزول إلى الشارع لا للمزايدة وتوجيه اللوم والانتقادات اللاذعة إلى مَن يخوضون التجارب الناجحة والفاشلة على حد سواء، وإنما كي يتعلموا منها معنى التضحية والمثابرة، ومعنى الربح والخسارة، وقبل ذلك معنى الحرية والعدالة والكرامة.

ويكمن الحل في تقليص أعداد أعضاء "حزب الكنبة" وتحويل دورهم السلبي إلى إيجابي فاعل على الأرض في شقين:

الأول: الإقناع والانتشار، ويقع على عاتق الناشطين الشباب، وغير الشباب، الذين يرون في المرحلة الحالية فرصة لمراكمة الإنجازات، حتى لو كانت بسيطة، التأسيسُ لمرحلة تالية ربما تبدأ في أي لحظة يقرر فيها الشعب التحرر من قيوده الحالية والتخلص من سجانيه. ويجدر بالناشطين الشباب أولاً أن يولوا اهتماماً لوضع استراتيجيا مرحلية، وأهداف توافقية، تساهم في البدء بالمرحلة الثانية، وهي إقناع الناس بهذه الاستراتيجيا وبرؤية الشباب إلى كيفية تحقيقها، ومدى جدوى الوجود الفاعل على الأرض رفضاً للتسليم بالأمر الواقع. وتليها المرحلة الثالثة، وهي الانتشار والتنسيق والتغلغل على مستوى قطاعات المجتمع كلها في المدن والقرى والمخيمات، والتجمعات الفلسطينية في الداخل المحتل (أراضي ٤٨)، وخارج حدود فلسطين التاريخية وصولاً إلى مخيمات المنفى والجاليات الفلسطينية المتعددة.

الثاني: يكمن هذا الشق في الشعب نفسه، وفي المثقفين بصورة خاصة، من أجل العمل على نبذ كل مَن يحاول معاملة الناس كأنهم رعية بحاجة إلى راع يتحكم فيها، وما يرافق ذلك من سياسات وإجراءات تقوض حرية الشعب خدمة لمصالح فئوية باسم المصلحة الوطنية. فأبناء الشعب ومثقفوه عليهم ألاّ يصمتوا أمام كل مَن ينتهك حقوقهم الإنسانية، أكان مصدر الانتهاك قيادتنا أم محتلينا.

إن توفر العوامل التالية في الحالة الفلسطينية سيساعد على تقليص أعداد المنضوين ضمن "حزب الكنبة":

١) المطالبة بانتخاب قيادة جديدة ممثلة لشرائح الشعب الفلسطيني كلها في جميع أماكن وجوده في الداخل والمنفى، وضمان التمثيل الشرعي للجميع.

٢) بلورة استراتيجيا وطنية متوافق عليها بين جميع قوى الشعب ومكوناته، كي

تشكل مظلة ناظمة للأهداف المرحلية قصيرة المدى.

٣) خطاب إعلامي واضح وقوي، ورفع شعارات تلبي طموحات الشباب.

٤) ربط قضية تحرر المرأة وحصولها على كامل حقوقها بقضية التحرر الوطني من الاحتلال، الأمر الذي سيزيد في المشاركة النسائية في الفاعليات الشبابية والشعبية على غرار الانتفاضة الأولى.

٥) نشر الوعي في مختلف التجمعات الفلسطينية بشأن ضرورة التصدي لسياسات الاحتلال بالعمل على الأرض، والتمسك بحق الفلسطينيين جميعاً في تقرير المصير.

٦) تشجيع مبادرات الشباب الفردية، والمرونة في الشكل النضالي حين تكون الأمور صعبة، شرط ضمان المراكمة في سبيل تحقيق النتائج الكبيرة.

٧) الضغط لبناء اقتصاد الصمود والحد من ظاهرة الاستهلاك المتفشية في المجتمع.

محاولات على طريق إعادة إحياء الحراك الشبابي

تميزت سنة ٢٠١١ بكونها سنة حافلة بالفاعليات الشبابية التي يمكن الإشارة أدناه إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر، كمؤشر إلى الجهود المثابرة من طرف الناشطين الشبابيين لإعادة بناء الحراك الشبابي:

١) المشاركة الشبابية في التظاهرات الأسبوعية ضد بناء الجدار وتوسيع المستعمرات فيما أصبح يُعرف بقرى المواجهة، مثل بلعين ونعلين والمعصرة والولجة وبيت أُمّر وكفر قدوم والنبي صالح وبيت لاهيا وبيت حانون. وما يستحق الملاحظة هو انهيار حاجز الخوف لدى هؤلاء الناشطين في مواجهة الجندي الإسرائيلي وتحطيم صورته التي روّجها بصفته شخصاً لا يُقهر. كما تلاحَظ المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية في تلك المواقع، حتى إن المرأة في بعض تلك المواقع هي مَن تقود حركة المقاومة الشعبية والعصيان، مثل الولجة.

٢) فاعليات ١٥ آذار / مارس المطالبة بإنهاء الانقسام، وقد شارك فيها آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣) مسيرات العودة في ذكرى النكبة، بالتزامن مع مسيرات العودة إلى الوطن من لبنان وسورية والأردن.

٤) المشاركة في فاعليَّتي "ركاب الحرية" و"مسيرة السيارات" لكسر الاحتكار العنصري لنظام الحركة والتنقل، وكان هدف هاتين الفاعليتين فضح الطبيعة العنصرية والاستعمارية للكيان الصهيوني في آن واحد، وتدعيم جهود حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل، والتركيز على انتهاك حق الحرية بالتنقل.

٥) التظاهرات والوقفات والمؤتمرات المناهضة للتطبيع، والحث على المقاطعة الكاملة بجميع أشكالها لإسرائيل، ورفض التطبيع الفني والثقافي.

٦) المساهمة في تدعيم صمود المناطق المهمشة والمستهدفة من طرف الاحتلال، مثل منطقة الأغوار وعرب الجهالين بالقرب من القدس، وذلك عبر بناء الغرف الصفية وإعادة بناء البيوت المهدمة وتسليط الضوء على معاناة هؤلاء الصامدين في مواجهة مخططات اقتلاعهم من أراضيهم.

٧) المشاركة في التظاهرات والمسيرات المطالبة بالإفراج عن الأسرى في سجون الاحتلال، ودعم معركة الأمعاء الخاوية التي خاضها الأسرى، ولا سيما المعزولين، عبر الإضراب عن الطعام.

٨) الاحتجاج الأسبوعي أمام

"المقاطعة" (مقر الرئاسة في رام الله)، مع بداية سنة ٢٠١٢، واتساع هذه الاحتجاجات إلى مدن أخرى، رفضاً للعودة إلى المفاوضات العبثية، ولتشجيع الناس على المشاركة بطريقة مبدعة في مثل هذه الفاعليات. ■

المصادر

١ نتائج ورشة عمل إلكترونية شارك فيها كل من الناشطين الشبابيين:
١- حسن فرج: ناشط شبابي، أخصائي نفسي، القدس.
٢- د. أفنان عوايصة: ناشطة شبابية، طبيبة أسنان، نابلس.
٣- خلود أبو طير: ناشطة شبابية، أخصائية اجتماعية، القدس.
٤- باسل الأعرج: ناشط شبابي، صيدلاني، بيت لحم.
٥- زيد الشعيبي: ناشط شبابي، الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، رام الله.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مقالات تاريخية
تكريماً للأستاذ الدكتور
بطرس أبو منّه

إعداد وتحرير

عطا الله قبطي ؛ جوني منصور ؛ مصطفى عباسي

٣٥٢ صفحة ١٢ دولاراً